إنتاج أوبك+ وفائض المعروض يدفعان النفط لأطول سلسلة خسائر سنوية

تراجعت أسعار النفط ، اليوم الأربعاء، بأكثر من 10% خلال عام 2025، مع اتجاه خام برنت لتسجيل أطول سلسلة خسائر سنوية على الإطلاق، في عام طغى عليه فائض المعروض مقابل الطلب، رغم تصاعد الحروب والتوترات الجيوسياسية وفرض الرسوم الجمركية والعقوبات على منتجين رئيسيين.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 18%، مسجلة أكبر تراجع سنوي منذ عام 2018، ومتجهة لتسجيل خسائر للعام الثالث على التوالي. كما تراجع عقد مارس، الذي ينتهي يوم الأربعاء، بمقدار 6 سنتات ليصل إلى 61.27 دولاراً للبرميل عند الساعة الـ 01:47 بتوقيت غرينتش.

في المقابل، بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 57.90 دولاراً للبرميل، بانخفاض قدره 5 سنتات، ومتجهاً نحو خسارة سنوية بنحو 15%.

وشهدت أسواق النفط بداية قوية مطلع عام 2025، عقب فرض عقوبات أميركية أشد على روسيا، ما أدى إلى اضطراب الإمدادات المتجهة إلى كبار المشترين، الصين والهند. كما ساهمت الحرب في أوكرانيا،

والهجمات التي استهدفت البنية التحتية للطاقة الروسية، وتعطل صادرات النفط الكازاخستانية، في دعم الأسعار لفترات مؤقتة.

كذلك أدى الصراع الإيراني–الإسرائيلي الذي استمر 12 يوماً في يونيو/حزيران إلى تصاعد المخاوف بشأن الملاحة في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات النفطية في العالم، ما انعكس بارتفاعات مؤقتة في الأسعار.

ورغم تصاعد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الخلاف بين السعودية والإمارات بشأن اليمن، وفرض حصار على صادرات النفط الفنزويلية، إلى جانب التهديدات بضربات جديدة على إيران، فإن هذه العوامل لم تمنع تراجع الأسعار.

وجاء الانخفاض الأخير في ظل تسريع تحالف أوبك+ وتيرة زيادة الإنتاج خلال العام، إلى جانب تنامي المخاوف بشأن تأثير الرسوم الجمركية الأميركية على النمو الاقتصادي العالمي ومستويات الطلب على الوقود.

وكان تحالف أوبك+ قد قرر وقف زيادات الإنتاج للربع الأول من عام 2026، بعد ضخ نحو 2.9 مليون برميل يومياً في الأسواق منذ أبريل/نيسان الماضي، على أن يعقد اجتماعه المقبل في 4 يناير/كانون الثاني المقبل.